التصور العام

الاستعداد للهجرات الداخلية بسبب تغيُّر المناخ

عرض عام

كانتا كوماري ريجود، وألكس دي شيريينين، وبريان جونز، وجوناس بيرجمان، وفيفيان كليمان، وكايلي أوبر، وجاكوب شوي، وسوزانا أدامو، وبرنت ماك كوسكر، وسيلك هيوزر، وأميليا ميدجلي

مجموعة البنك الدولي

© 2018 International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank

1818 H Street NW

Washington DC 20433

هاتف: 202-473-1000

موقع الإنترنت: www.worldbank.org

هذا التقرير هو نتاج عمل خبراء البنك الدولي إلى جانب مساهمات خارجية. ولا تمثل النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذا العمل بالضرورة وجهات نظر البنك الدولي، أو مجلس مديريه التنفيذيين، أو الحكومات التي يمثلونها.

ولا تضمن مجموعة البنك الدولي دقّة البيانات التي يتضمّنها هذا العمل. وجميع الخرائط من إنتاج وحدة رسم الخرائط بالبنك الدولي. ولا تعني الحدود والألوان والمسمَّيات أو أي معلومات أخرى مُبيَّنة على هذه الخرائط أي حكم من جانب البنك الدولي فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد هذه الحدود أو قبولها.

نشرت مجموعة البنك الدولي هذا التقرير أصلا بالإنجليزية بعنوان "التصور العام: الاستعداد للهجرات الداخلية الناجمة عن تغير المناخ". في حالة وجود اختلافات، تكون اللغة الأصلية هي الحاكمة.

الحقوق والأذون

تخضع محتويات هذا التقرير لحقوق الاستنساخ. ولأن البنك الدولي يُشجِّع على نشر معارفه، فإنه يجوز إعادة نسخ هذا التقرير كلياً أو جزئياً لأهداف غير تجارية ما دام يتضمن نسبته بشكل كامل إلى هذا العمل.

يرجى الالتزام بالصيغة التالية عند الاستشهاد بهذا العمل: كانتا كوماري ريجود، وألكس دي شيربينين، وبريان جونز، وجوناس بيرجمان، وفيفيان كليمان، وكايلي أوبر، وجاكوب شوي، وسوزانا أدامو، وبرنت ماك كوسكر، وسيلك هيوزر، وأميليا ميدجلي 2018. التصور العام: *الاستعداد للهجرات الداخلية الناجمة عن تغير المناخ*. واشنطن: البنك الدولي.

يجب توجيه أي استفسارات عن الحقوق والتراخيص بما في ذلك حقوق التبعية إلى إدارة مطبوعات البنك الدولي على العنوان التالي: The World Bank Group, 1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA، فاكس: 202-225-5262؛ بريد إلكتروني: pubrights@worldbank.org.

التصور العام

الاستعداد للهجرات الداخلية بسبب تغيُّر المناخ

عرض عام

شكر وتقدير

أعدّ هذا التقرير المجموعة المعنية بتغيُّر المناخ في البنك الدولي بقيادة وتوجيه جون روم، المدير الأول لشؤون تغيُّر المناخ. وتولت كانتا كوماري ريجود، كبيرة الأخصائيين البيئيين، قيادة هذه الجهود. وكان لما قدَّمه المدير ستيفن هامر من توجيهات استراتيجية ودعم مستمر أهمية بالغة في إعداد التقرير. وقد أسهم جيمس كلوز بتقديم الإرشاد والتوجيه من بداية العمل.

والتحليل الذي يشكل الأساس لهذا التقرير هو نتاج تعاون فريد بين خبراء مجموعة البنك الدولي وباحثين في مركز الشبكة الدولية لمعلومات علوم الأرض التابع لمعهد الأرض بجامعة كولومبيا، ومعهد البحوث الديموجرافية بجامعة مدينة نيويورك، ومعهد بوتسدام لبحوث آثار المناخ.

وتألف فريق البحث الذي يشكل الأساس لهذا التقرير من كانتا كوماري ريجود، وأليكس دي شيربينين (مركز الشبكة الدولية لمعلومات علوم الأرض)، وبريان جونز (جامعة مدينة نيويورك)، وجوناس بيرجمان، وفيفيان كليمان، وكايلي أوبر (البنك الدولي)، وجاكوب شوي (معهد بوتسدام لبحوث آثار المناخ)، وسوزانا أدامو (مركز الشبكة الدولية لمعلومات علوم الأرض)، وبرنت ماك كوسكر (جامعة وست فرجينيا)، وسيلك هيوزر، وأميليا ميدجلي (البنك الدولي) في إعداد فصول محددة من التقرير. وتلقى فريق البحث دعما بالغ الأهمية من كل من روبينا أنجوم وأنام باسنت (البنك الدولي)؛ وأليسا فيكو، وتريشيا تشاي-أون، وفالنتينا مارا، ومالاندينج جيتيه، ومارك ليفي، وكيت ماكمانوس، وجين ميلز، وكيرا توبيك، وهايبين شيا، وجريج يتمان (مركز الشبكة الدولية لمعلومات علوم الأرض)؛ وأناستازيا كلارك (معهد البحوث الديموجرافية)؛ وجان فولكولز (معهد بوتسدام لبحوث آثار المناخ).

وقام ستيفان هاليجيت وسوزان مارتن بدور المستشارَين الخاصين وقدَّما إرشادات طوال مراحل إعداد التقرير. كما قدمت آن كورياكوز ومارجريت أرنولد وفارالاكشمي فيمورو مدخلات ومشورة قيِّمة، بما في ذلك خلال المشاورات على مستوى البلدان.

ويعرب الفريق عن امتنانه لمؤلفي الأوراق المرجعية التي تم التكليف بإعدادها والذين قاموا بجمع وتحليل الأدبيات الموجودة ذات الصلة ومراجَعة الأقران مما ساعد في إثراء التقرير. والمؤلفون هم جوناس بيرجمان، وكاتا فودور، وفرانسوا جيمين، ولوري هانتر، وكارولين زيكجراف. وقد أسهمت الورقة المرجعية التي ألَّفها روبرت مكليمان إسهاما كبيرا في إظهار العلاقة بين تغيُّر المناخ والهجرة. وأعدّ كل من روبينا أنجوم، وأنام باسنت، وسيلك هيوزر، وأنيل ماركانديا، وسيبنم شاهين أيضاً مذكرات مرجعية.

وقادت إليزابيث ميلي جهود الاتصال بشأن التقرير مع الفريق الذي ضم مهرين الشيخ وجيراردو سباتوزي وأنيتا جوردن وجوانا داس نيفيس لوبيز ونيك كايز وجايل يونج. ويعرب الفريق عن تقديره لإليزابيث ميلي وستيفن هامر وأنيتا جوردن لما قدموه من مدخلات ومشورة أثناء وضع الصيغة النهائية للتقرير. وأسهمت إيلين فيستر، وبولا جارسيا، وباتريشيا براكستون، وآنا جاكوب بتقديم الدعم الإداري طوال مراحل هذا المشروع.

ويعرب الفريق أيضاً عن بالغ تقديره للتعاون مع شراكة المعارف العالمية للهجرة والتنمية بقيادة ديليب راثا، وكذلك مع سوزان مارتن وسونيا بلازا وهانسبيتر ويس. واستفاد التقرير من حلقتي عمل لهذه الشراكة- عن التقييمات الكمِّية للهجرة بسبب تغيُّر المناخ وإعادة التوطين المخطط لها- ودراسة مشتركة عن التحويلات.

واستفاد التقرير النهائي بشكل كبير من المراجعة الدقيقة التي أجراها العديد من الخبراء، ومن بينهم: نيل أدجر (جامعة إكستر)، وسوميابديب بانيرجي (المركز الدولي للتنمية المتكاملة للجبال)، وروزينا بيرباوم (جامعة ميشيجان)، وكاثرين دوناتو (جامعة جورج تاون)، وإليزابيث فوسيل (جامعة براون)، وجوستين جينيتي (المركز الدولي لرصد حالات التشرُّد)، وجريجوري

جيرو (معهد البحوث من أجل التنمية)، وكلارك جراي (جامعة نورث كارولينا)، وإليزابيث جيلمور (جامعة مريلاند)، ولورينزو جواداجنو (المنظمة الدولية للهجرة)، وفلور جوبير (كلية باريس للاقتصاد)، ولورين هيرزر ريسي (مركز ويلسون)، ودينا إيونيسكو (المنظمة الدولية للهجرة)، ودومينيك نيفتون (جامعة أكسفورد)، ومايكل ماك كراكين (معهد المناخ)، وأنيل ماركانديا (مركز الباسك لتغيُّر المناخ)، وسوزان مارتن (جامعة جورج تاون)، ورايا متاراك (جامعة إيست أنجليا)، وأناند باتواردهان (جامعة مريلاند)، وكريستوفر رير (معهد بوتسدام لبحوث آثار المناخ)، وبنيامين سلطان (معهد البحوث من أجل التنمية).
وشارك في مراجعة الأقران الداخليين كل من أنجيلا أرمسترونج، وأنطون باري، وكارولين بانسون، وسيسيليا بريسينو، ورافاياللو سيرفيني، وفرانز دريس-جروس، وماريان فاي، وإريك فيرناندز، وبيورن جيلساتر، وسانا ليزا تايفالما، وأندريا ليفيراني، وموثوق الأمراء ماني، وروبن ميرنز، وسونيا بلازا، وورينان ألبيرتو بوفيدا، وأندرو روبرتس، ومارك سادلر، وشاندرا شيخار سينها، ومايكل تومان. وقام بمراجعة أخرى كل من أنوش بيزانيان، ودانيال جوناثان كلارك، وألكسندر دانيلنكو، ومحمود محيي الدين، ودينا أومالي-دينينجر، وراشيل ألين، ومانجولا لوثريا. كما قام بمراجعات إضافية كل من وحدات الإدارة القُطْرية في المناطق الثلاث محل التركيز والتي قامت بها فارالاكشمي فيمورو، وتيكلو تسفاى، وسانجاي سريفاستافا، وشهبار سليم، ومهرين أحمد محبوب.

وبالإضافة إلى ذلك، يود الفريق أن يتوجَّه بالشكر إلى المشاركين في حلقة العمل الفنية حول البيانات وطرق وضع نماذج للهجرة المرتبطة بتغيُّر المناخ التي عُقدت في باريس ونظَّمها مركز الشبكة الدولية لمعلومات علوم الأرض والمرصد الأرضي بلامونت-دويرتي ومعهد الدراسات السياسية بباريس، والتي تم فيها تلقي ملاحظات تقييمية أولية عن منهجية التقرير.

وكانت للمناقشات التي جرت مع رؤساء فرق العمل التابعة للبنك الدولي في سلسلة "هارد توك"، التي نظمتها أوزونج أجبورسانجايا فيتو وأنام باسنت، أهمية بالغة للاستفادة من التجارب العملية حول كيفية مراعاة قضية الهجرة بسبب تغيُّر المناخ في تصميم العمليات بمشاريع البنك الدولي. ويتوجَّه الفريق بشكر خاص إلى ساروج جها وجون روم لتوليهما رئاسة الجلسة، وكذلك إلى جوان دي بيري وأندريا ليفيراني وروبن ميرنز وبايفي كوسكينن-لويس وفارالاكشمي فيمورو لما قدموه من إسهامات. وبالقدر ذاته، كانت الإرشادات التي قدمها كل من كارولين بانسون وخافيير دي فيكتور وألكسندر مارك، في سياق أوضاع الهشاشة والصراع والعنف، مفيدةً للغاية.

ويتوجَّه الفريق بشكر خاص أيضاً إلى آنا بوتشر، وريسا كامينز وروبينا أنجوم وإيلين فيستر لقيامهن بتسهيل إجراء المشاورات في بنجلاديش وإثيوبيا والمكسيك. والشكر موصول كذلك إلى كلٍ من تسفاهيوت ديلنيسا، وإسياس نيجاتو جبريميسكل، ونيكول كلينجن، وتيكلو تسفاى، وكارولين ترك، وفارالاكشمي فيمورو، وكيمياو فان، وشاهين تكريم حسين، وسيرين جمعة، وموثوق الأمراء ماني، وراجاشري بارالكار، وكريستوف بوش، وشهبار سليم، وسوزانا أدامو، وآنا بوتشر، وجيراردو كوروشانو، وجيل إكسيل كروز، وجوتا كيرن، وروزا ماريا هيرناندير-فرناندير، ونانسي مونتيس دي أوكا، وديانا مارتينيز راميريز، وكاثرينا سيجمان، وجريجور وولف. ويود الفريق أن يتقدَّم بالشكر إلى المشاركين من البلدان الثلاثة على إسهاماتهم الثرية.

ونعرب أيضاً عن امتنانا للعديد من الزملاء بالبنك الدولي لما قدموه من إسهامات ودعم في المراحل الرئيسية من هذا البحث، ومن بينهم أنجالي أشاريا، وباولا أجوستيني، وسوشينجيت باندیوباديای، وسوسميتا داسجوبتا، وماريا آنا دي ريجك، وفاليري هيكي، ونيكولاس أندرو كيز، وألكسندرا أورتيز، وجرزيجورز بيسكو، وكلوديا سادوف، وليزا ثالهايمر، وناتالي وير جونسون.

كما نتوجَّه بالشكر إلى آنا بوتشر وفيفيان كليمان ودواليا لطيف وألكسندر كوسوي على مساندتهم في مراجعة ترجمة "العرض العام" إلى اللغات الإسبانية والفرنسية والعربية والبرتغالية.

وقد استفاد التقرير من المساعدة التحريرية التي قدمتها كوميونيكيشن ديفلوبمنت إنكوربوريتيد وإرنست لوتز. وقامت أنيتا جوردون وروبينا أنجوم بإدارة عملية التصميم والإنتاج بالتعاون مع ريان كلينان وايمي كيميت في ستوديو جرافيك. وقامت إدارة الخدمات العامة بمجموعة البنك الدولي بإنشاء الخرائط للتقرير وتسهيل الطباعة.

أصبح المهاجرون داخلياً بسبب
تغيُّر المناخ يجسِّدون سريعاً
الوجه الإنساني لهذا التغير.

بحلول عام 2050—في ثلاث
مناطق فقط—قد يؤدي تغيُّر
المناخ إلى إجبار أكثر من
143 مليون شخص على
الهجرة داخل بلدانهم.

أفريقيا جنوب الصحراء بحلول عام 2050

عدد المهاجرين داخلياً بسبب تغيُّر المناخ

86 مليوناً

"في موسم الزراعة، لم تكن الأمطار تسقط، لكنها كانت تسقط عندما لم تكن نريد ذلك. وقد أدى هذا إلى حدوث جفاف، ولذلك لم أعد أرغب في تحمُّل المزيد من المعاناة. أردت أن أجرِّب حظي في المدينة، ولهذا جئت إلى هاواس"

— وولد دانس (28) إثيوبيا

جنوب آسيا بحلول عام 2050

عدد المهاجرين داخلياً بسبب تغيُّر المناخ

40 مليوناً

"تقع الفيضانات كل عام، لكن الوضع هذا العام أكثر سوءاً. ويعيش جميع أفراد أسرتي حالياً في منزل لأحد الأقارب. لا أريد العودة إلى قريتي أساسا بسبب الفيضانات. وفي دكا، يمكنني العمل والحصول على حياة جيدة وآمنة."

— منورة خاتون (23) بنجلاديش

أمريكا اللاتينية بحلول عام 2050

عدد المهاجرين داخلياً بسبب تغيُّر المناخ

17 مليونا

"...لدينا وظائف هنا، لذلك لا يهاجر سوى عدد قليل للغاية من السكان، فلا توجد حاجة كبيرة إلى الهجرة... على مستوى الغابات، توجد فرص عمل، وفي مجال منشآت الأعمال توجد فرص عمل أيضاً. وتمثل جودة الأخشاب إحدى أولوياتنا. فنحن حاصلون على الختم الأخضر الشهير كإحدى الغابات المعتمدة، وهو أمر لا يتوفر للكثير من المجتمعات المحلية."

— خافيير مارتينيز (26) المكسيك

كريستالينا جورجييفا
المدير الإداري العام
مجموعة البنك الدولي

يتحوَّل تغيُّر المناخ يومياً إلى خطر اقتصادي واجتماعي ووجودي أكثر إلحاحاً يهدد البلدان وشعوبها. ونرى ذلك في المدن التي تواجه أزمات مائية غير مسبوقة، وفي المناطق الساحلية التي تتعرَّض لعواصف شديدة مدمرة، وفي المناطق الزراعية التي كانت نابضة بالحياة في السابق ولم يعُد بمقدورها الحفاظ على المحاصيل الغذائية الأساسية.

ونرى أن تغيُّر المناخ أصبح بشكل متزايد أحد مسببات الهجرة حيث يجبر الأفراد والأسر، بل حتى مجتمعات محلية بأكملها، على البحث عن أماكن بها مقومات أكبر للحياة وأقل عرضةً للمخاطر من أجل العيش بها.

ويركز هذا التقرير، بصورة تشتد الحاجة إليها، على العلاقة بين تغيُّر المناخ والهجرة والتنمية في ثلاث مناطق: أفريقيا جنوب الصحراء، وجنوب آسيا، وأمريكا اللاتينية. ويخلُص التقرير إلى نتيجة مفزعة وهي أنه قد يتعيَّن على هذه المناطق استيعاب أكثر من 143 مليونا من المهاجرين داخلياً بسبب تغيُّر المناخ بحلول عام 2050 ما لم تُتخذ إجراءات متضافرة على المستويين الوطني والعالمي.

ويركز التقرير بشكل رئيسي على الهجرة الداخلية، وليس الهجرة عبر الحدود، وذلك لأسباب وجيهة. فهناك إدراك متزايد بين الباحثين بأن معدل الهجرة داخل الحدود الوطنية سيزيد، وذلك للنجاة من الآثار بطيئة الظهور لتغيُّر المناخ مثل نوبات الجفاف وانخفاض الغلة وارتفاع منسوب مياه البحر.

ويمكن تقليص عدد المهاجرين بسبب تغيُّر المناخ بعشرات الملايين من خلال التحرك عالمياً للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتخطيط الإنمائي بعيد النظر. وثمة فرصة متاحة الآن للتخطيط والتصدي لمخاطر تغيُّر المناخ الآخذة في الظهور.

وفي مجموعة البنك الدولي، نساند البلدان المعنية في التصدي لتحدياتها المناخية وبناء أنظمة قوية للحماية الاجتماعية. ويتراوح هذا العمل بين الاستثمار في مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح التي تحدّ من الانبعاثات ووضع آليات للتأمين ضد مخاطر المناخ لحماية البلدان الأشد تعرُّضا لهذه المخاطر من الكوارث الاقتصادية. ونعمل أيضاً مع مختلف البلدان على تحديد ما تواجهه من مخاطر ناشئة عن تهديدات متنامية مثل تغيُّر المناخ والتخطيط بناءً على ذلك.

ولدينا أيضاً دور نقوم به في تعزيز الحوار العالمي حول كيفية إدارة تغيُّر المناخ وآثاره والاستعداد لهما بصورة أفضل. وفي الوقت الحالي، يجري التحرك عالمياً من أجل وضع مواثيق عالمية بشأن الهجرة واللاجئين وإيجاد طرق تستطيع من خلالها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ معالجة قضية النزوح البشري.

وتُعد الهجرة الداخلية بسبب تغيُّر المناخ قضية إنمائية. وإذا لم نتحرك، فإنها ستصبح الوجه الإنساني لتغيُّر المناخ.

عرض عام

حظيت قضية الهجرة عبر الحدود وتأثيراتها باهتمام عالمي رفيع المستوى في الآونة الأخيرة. لكن هناك اعترافا متزايدا بأن أعداد من يهاجرون داخل بلدانهم تفوق بكثير أعداد من يهاجرون عبر الحدود. فهم ينتقلون لأسباب عديدة-اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية. وحالياً، برز تغيُّر المناخ كأحد المسببات القوية للهجرة الداخلية، حيث يدفع أعداداً متزايدة من البشر إلى الانتقال من مناطق معرَّضة للخطر إلى أخرى بها مقومات أكبر للحياة داخل بلدانهم لبناء حياة جديدة.

النتائج الرئيسية

يخلُص هذا التقرير، الذي يركِّز على ثلاث مناطق هي أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية تضم مجتمعةً 55% من سكان العالم النامي، إلى أن تغيُّر المناخ سيدفع عشرات الملايين من البشر إلى الهجرة داخل بلدانهم بحلول عام 2050. ويتوقع التقرير أنه بدون اتخاذ إجراءات ملموسة على صعيد الأنشطة المناخية والتنمية، فقد يضطر أكثر من 143 مليون شخص، أو حوالي 2.8% من سكان هذه المناطق الثلاث، إلى الهجرة داخل بلدانهم للنجاة من الآثار بطيئة الظهور لتغيُّر المناخ. وسيهاجر هؤلاء من المناطق الأقل قابلية للعيش بها حيث تعاني من تراجع الموارد المائية المتاحة وانخفاض إنتاجية المحاصيل، وأيضاً من المناطق المتضررة من ارتفاع منسوب مياه البحر والعواصف الشديدة. وستكون المناطق الأشد فقرا والأكثر تعرُّضا للمخاطر المناخية هي الأشد تضرراً. هذا، وإلى جانب ظهور "نقاط ساخنة" للهجرة الداخلية والخارجية بسبب تغيُّر المناخ، ستكون لهذه الاتجاهات تأثيرات ضخمة على القطاعات شديدة التأثر بالمناخ وعلى مدى ملاءمة أنظمة البنية التحتية والمساندة الاجتماعية. ويرى التقرير أن معدل الهجرة الداخلية بسبب تغيُّر المناخ سيرتفع على الأرجح حتى عام 2050 وستتسارع وتيرته بعد ذلك ما لم يتم خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بدرجة ملحوظة واتخاذ إجراءات إنمائية قوية.

النَهْج

إن فهم حجم الهجرة الداخلية بسبب تغيُّر المناخ وأنماط تحركات الأشخاص أمر بالغ الأهمية كي تستطيع البلدان المعنية التخطيط لذلك الوضع والاستعداد له. لكن نادراً ما توجد تقديرات مستقبلية دقيقة بشأن الهجرة الداخلية بسبب تغيُّر المناخ في مناطق واسعة. ويحاول هذا التقرير، وهو الأول من نوعه الذي يقدِّم الآثار المناخية بطيئة الظهور في نموذج للتوزيع السكاني المستقبلي، سد هذه الفجوة. فالتركيز على هذه التأثيرات بطيئة الظهور (الإجهاد المائي، ضعف المحاصيل، ارتفاع منسوب مياه البحر)، بدلاً من الأحداث سريعة الوقوع مثل الفيضانات والأعاصير، يساعد على تقدير الحد الأدنى للأثر الكلي المحتمل لتغيُّر المناخ على الهجرة في المناطق الثلاث.

وبخلاف المناطق الرئيسية الثلاث محل التركيز (أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية)، تم إجراء تحليل أعمق لثلاث مناطق فرعية هي: شرق أفريقيا، وجنوب آسيا (بأكملها)، والمكسيك وأمريكا الوسطى والتي تشهد أنماطا متفاوتة فيما يتعلق بالمناخ، وسبل كسب الرزق، والخصائص الديموجرافية، والهجرة، والتنمية. وتم أيضاً وضع النتائج في سياقها من خلال ثلاثة بلدان كأمثلة: إثيوبيا وبنجلاديش والمكسيك.

ويستخدم النموذج بيانات ديموجرافية واجتماعية واقتصادية وبيانات متعلقة بالآثار المناخية على مستوى خلية شبكية مساحتها 14 كيلومترا مربعا لوضع نموذج للتحولات السكانية المحتملة داخل البلدان. وللتصدي لحالات عدم اليقين هذه عند تحليل الهجرة على مدى السنوات الثلاثين المقبلة، يدرس التقرير ثلاثة سيناريوهات محتملة لتغيُّر المناخ والتنمية. ويمكن تعديل هذا النموذج وتوسيعه على نطاقات مختلفة. ويمكن العمل مستقبلاً على تعديل هذه النماذج وتوسيع نطاقها لتشمل ليس فقط المزيد من البلدان والآثار المناخية وفترات زمنية أطول، بل أيضاً مستويات محلية أكبر. ويجب النظر إلى النتائج المستندة إلى السيناريوهات على أنها مجموعة معقولة من النتائج، وليست توقعات دقيقة.

السيناريوهات الثلاثة هي كما يلي:

- "تشاؤمي" (ارتفاع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري إلى جانب تباين مسارات التنمية)، وهو "السيناريو المرجعي" للتقرير؛
- "تحقيق تنمية أكثر شمولاً" (بالمثل ارتفاع الانبعاثات لكن مع تحسُّن مسارات التنمية)؛
- "عدم الإضرار بالمناخ" (انخفاض الانبعاثات عالمياً إلى جانب تباين مسارات التنمية).[1]

يتيح نهج السيناريوهات هذا وسيلة لواضعي السياسات للفهم الأفضل والتخطيط لحركة الهجرة المحتملة داخل بلادهم—مع مرور الوقت وعبر مختلف المناطق الجغرافية—من جراء تأثيرات تغيُّر المناخ.

الشكل 1: العدد المتوقع للمهاجرين بسبب تغيُّر المناخ في مناطق أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية في ظل السيناريوهات الثلاثة بحلول عام 2050

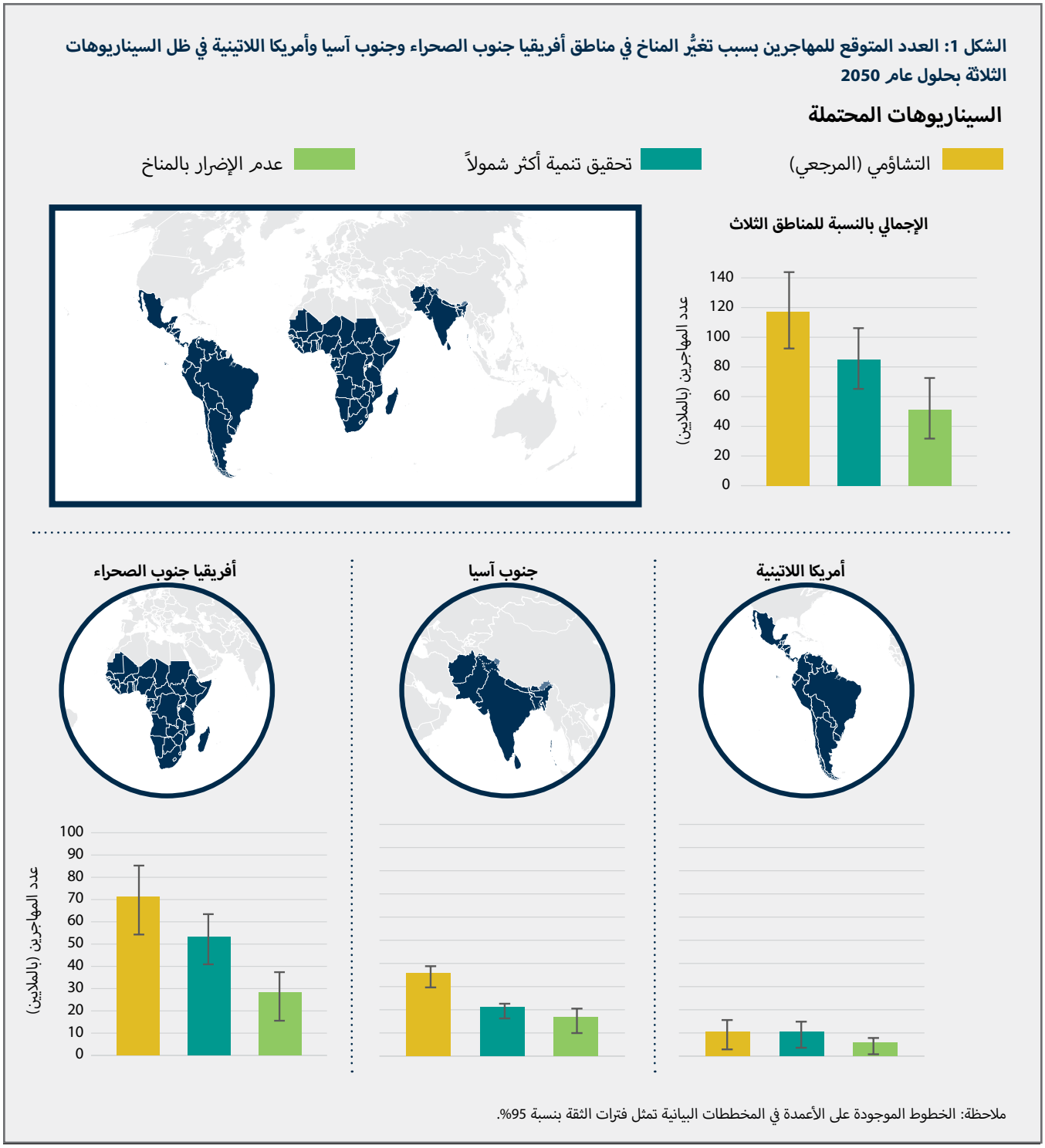

ملاحظة: الخطوط الموجودة على الأعمدة في المخططات البيانية تمثل فترات الثقة بنسبة 95%.

1 وفقاً لتقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ، فإنه في ظل تصوّر انخفاض الانبعاثات، يُرجَّح أن يتراوح أقصى ارتفاع تصل إليه درجات الحرارة فوق مستويات خط الأساس بين 0.4 و1.6 درجة مئوية بحلول عام 2050 ثم تستقر بعد ذلك. وأما بالنسبة لتصوّري ارتفاع الانبعاثات، سيتراوح ارتفاع درجات الحرارة بين 1.4 و2.6 درجة مئوية بحلول عام 2050، وبين 2.6 و4.8 درجة مئوية بحلول عام 2100.

الرسائل الرئيسية

الرسالة الأولى:

سيتسع نطاق الهجرة الداخلية بسبب تغيُّر المناخ بحلول عام 2050 وستتسارع وتيرته بعد ذلك ما لم تُتخذ إجراءات متضافرة على صعيد التنمية والتصدي لتغيُّر المناخ.

في ظل السيناريوهات الثلاثة جميعها الواردة في هذا التقرير، يوجد اتجاه تصاعدي لهذه الهجرة الداخلية في مناطق أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية بحلول عام 2050. وفي أسوأ الحالات أو السيناريو "التشاؤمي"، قد يصل عدد المهاجرين داخلياً بسبب تغيُّر المناخ إلى أكثر من 143 مليونا (حوالي 86 مليونا في أفريقيا جنوب الصحراء، و40 مليونا في جنوب آسيا، و17 مليونا في أمريكا اللاتينية) بحلول عام 2050 (الشكل 1). وأشد المتضررين هم الأشخاص والبلدان الأكثر فقراً.

وفي سيناريو "تحقيق تنمية أكثر شمولاً"، يمكن أن يتراجع عدد المهاجرين داخلياً بسبب تغيُّر المناخ في المناطق الثلاث ليتراوح بين 65 مليونا و105 ملايين شخص. ويتوقع سيناريو "عدم الإضرار بالمناخ" أقل عدد لهؤلاء المهاجرين حيث يتراوح من 31 مليونا إلى 72 مليونا في المناطق الثلاث.

وفي جميع السيناريوهات، يُعد تغيُّر المناخ أحد المحركات المتنامية للهجرة الداخلية. وتؤدي آثاره (ضعف المحاصيل، الإجهاد المائي، ارتفاع منسوب مياه البحر) إلى زيادة احتمال الاضطرار إلى الهجرة تحت الضغوط، مما يخلق تحديات متزايدة أمام التنمية البشرية والتخطيط. ولا يجد الأشخاص المعرَّضون لمخاطر تغيُّر المناخ سوى فرص ضئيلة للغاية للتكيُّف محلياً أو الانتقال بعيداً عن الخطر، وهو ما يلجأون إليه غالباً كآخر ملاذ لهم. وهناك آخرون لن يكون بمقدورهم الهجرة، حتى وإن كانوا أكثر عرضة للخطر، ليظلوا محاصرين في مناطق تتعدم فيها مقومات الحياة بشكل متزايد.

ستزيد كثافة الهجرة الداخلية بسبب تغيُّر المناخ على مدى عدة عقود قادمة وقد تتسارع وتيرتها بعد عام 2050 في ظل السيناريو التشاؤمي، وذلك من جراء زيادة حدة آثار تغيُّر المناخ إلى جانب حدوث نمو سكاني حاد في كثير من المناطق.

Photo Credit: Maria de la Guardia/Connect4Climate/World Bank

الرسالة الثانية:

يمكن أن تتوقع البلدان رؤية "نقاط ساخنة" للهجرة الداخلية والخارجية بسبب تغيُّر المناخ. وستكون لذلك آثار كبيرة على البلدان وعلى خطط التنمية مستقبلاً.

يتوقع التقرير أن تحدث "الهجرة الخارجية" المدفوعة بتغيُّر المناخ في مناطق يتم فيها تقويض أنظمة كسب الرزق بشكل متزايد بسبب آثار تغيُّر المناخ. وتصبح هذه "النقاط الساخنة" مناطق هامشية بصورة متزايدة ويمكن أن تشمل المدن المنخفضة، والسواحل المعرَّضة لخطر ارتفاع منسوب مياه البحر، والمناطق التي تعاني من الإجهاد المائي والزراعي بمستويات مرتفعة (الشكل "2" لشرق أفريقيا). ففي المرتفعات الشمالية لإثيوبيا على سبيل المثال، سيؤدي تناقص المياه المتاحة وانخفاض غلة المحاصيل إلى خروج المهاجرين نتيجة لتغيُّر المناخ من مناطق الأراضي الزراعية البعلية. وحتى أديس أبابا، وهي أكبر مدن إثيوبيا، فإنها قد تشهد تراجعاً في نمو السكان بسبب اعتمادها على هطول الأمطار بأنماط غير منتظمة بشكل متزايد. وستشهد أيضا مدينة دكا في بنغلاديش ومدينة دار السلام في تنزانيا، وهما من المدن الرئيسية، تراجعا في النمو السكاني بسبب ارتفاع منسوب مياه البحر والعواصف الشديدة.

وفي المناطق الثلاث، تظهر نقاط ساخنة "للهجرة الداخلية" بسبب تغيُّر المناخ في المواقع ذات الظروف المناخية الأفضل الملائمة للزراعة، وكذلك المدن التي يمكنها توفير فرص أفضل لكسب الرزق. فعلى سبيل المثال، من المرجح أن تشهد كل من المرتفعات الجنوبية بين بنجالور وشيناي في الهند، والهضبة الوسطى الواقعة حول مكسيكو سيتي ومدينة جواتيمالا، ونيروبي في كينيا هجرات داخلية متزايدة بسبب تغيُّر المناخ.

ويظهر كلا النوعين من النقاط الساخنة بحلول عام 2030، وسيزيد عددها ومداها المكاني بشكل كبير بحلول عام 2050. ويمكن أن يساعد التخطيط والتحرُّك المبكر في تحديد شكل هذه النقاط الساخنة: فهي ليست محددة سلفاً.

سيحتاج العديد من المناطق الحضرية وشبه الحضرية إلى الاستعداد لتدفق المهاجرين إليها عن طريق تحسين البنية التحتية للإسكان والنقل، والخدمات الاجتماعية، وفرص العمل. ويمكن لواضعي السياسات الاستعداد لذلك بضمان توفير خدمات مرنة للحماية الاجتماعية وإشراك المهاجرين في التخطيط وصنع القرار. ويمكن أن تخلق "الهجرة الداخلية"، إذا ما أُديرت بشكل جيد، زخماً إيجابياً بما في ذلك داخل المدن التي يمكن أن تستفيد من التجمعات ووفورات الحجم.

وحتى مع حدوث الهجرة المتوقعة إلى خارج المناطق المعرَّضة لمخاطر تغيُّر المناخ، فإن العديد من هذه المناطق ستظل بحاجة إلى إعالة أعداد كبيرة من البشر. ويزيد ذلك من الحاجة إلى وضع استراتيجيات إنمائية لمساندة الناس وإعانتهم على التكيُّف محلياً أو "البقاء في المكان" حين يكون ذلك منطقياً. وتشتمل استراتيجيات التكيُّف المحلية الناجحة علي المكونات التالية: الاستثمار في البنية التحتية المراعية لاعتبارات المناخ، وتنويع الأنشطة المدرة للدخل، وبناء أنظمة للحماية المالية تكون أكثر استجابة لاحتياجات الفئات الضعيفة، وتعليم المرأة وتمكينها. ويمكن لبرامج الحد من الفقر والحماية الاجتماعية التي تستهدف المناطق الريفية أن تساعد في زيادة القدرة على التكيُّف مع تأثيرات تغيُّر المناخ، وهو ما قد يحدّ من حاجة السكان واضطرارهم إلى الانتقال من مناطقهم تحت الضغوط.

ومع ذلك، فإن "التكيُّف في المكان" له حدوده. فعندما لا يوجد مسار طويل الأمد موثوق به لتوفير وسائل عملية لكسب الرزق، يكون هناك خطر في أن يدفع ذلك الناس إلى البقاء في أماكن تتدهور فيها الأوضاع المعيشية. فعلى سبيل المثال، هناك نحو 20 مليون شخص في المناطق الساحلية ببنجلاديش يتضررون صحياً بالفعل من جراء تسرب المياه المالحة إلى شبكات مياه الشرب نتيجة ارتفاع منسوب مياه البحر. والتحويلات الواردة من أفراد الأسر العاملين في أماكن أخرى يمكن أن تشجِّع الناس في هذه المناطق على البقاء، بالرغم من أن ذلك قد لا يكون في صالحهم. وبدون اتخاذ إجراءات تدخلية ملائمة على مستوى السياسات، فيمكن أن تؤدي الحوافز السلبية على البقاء إلى تقويض صحة ورفاهة المجتمع المحلي بدرجة كبيرة.

لا يتوقف المهاجرون داخلياً بسبب تغيُّر المناخ بالضرورة عند الحدود. ورغم أن هذا التقرير لا يركز تحديداً على الهجرة عبر الحدود، فإن النماذج تحدد العديد من النقاط الساخنة للهجرة في مناطق قريبة من الحدود الوطنية. ويمكن أن يمثل تغيُّر المناخ مانعاً أو دافعاً للهجرة عبر الحدود، وذلك تبعاً لمجموعة من العوامل التي تدفع الأفراد إلى اتخاذ قرار بالهجرة.

الشكل 2: المناطق المتوقع أن تشهد معدلات مرتفعة للهجرة الداخلية والخارجية في شرق أفريقيا، 2030 و2050

أ. 2030

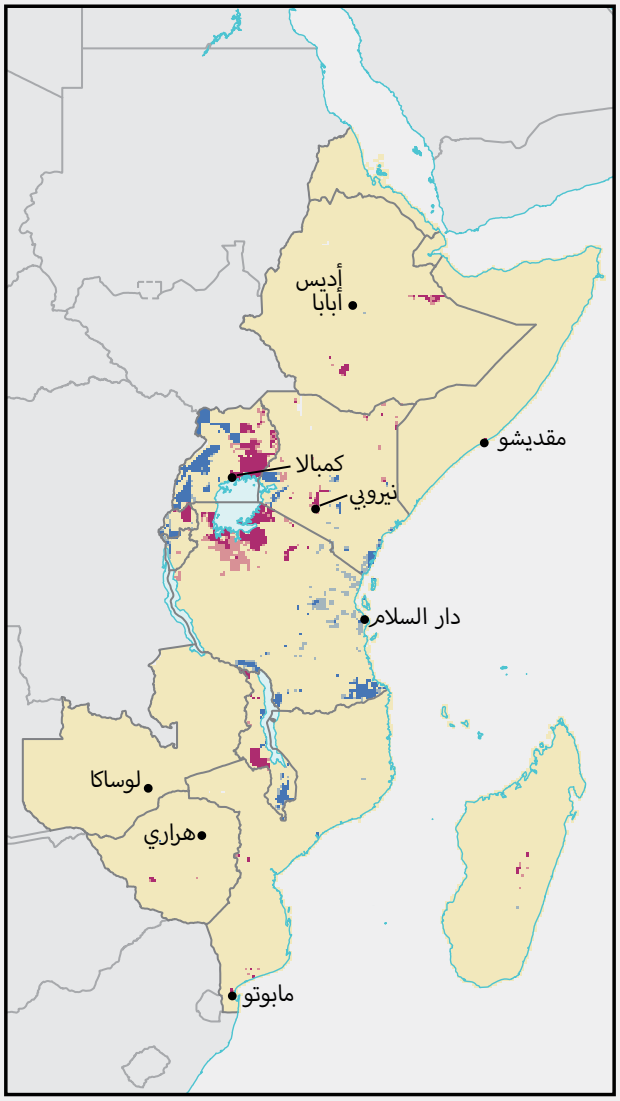

ب. 2050

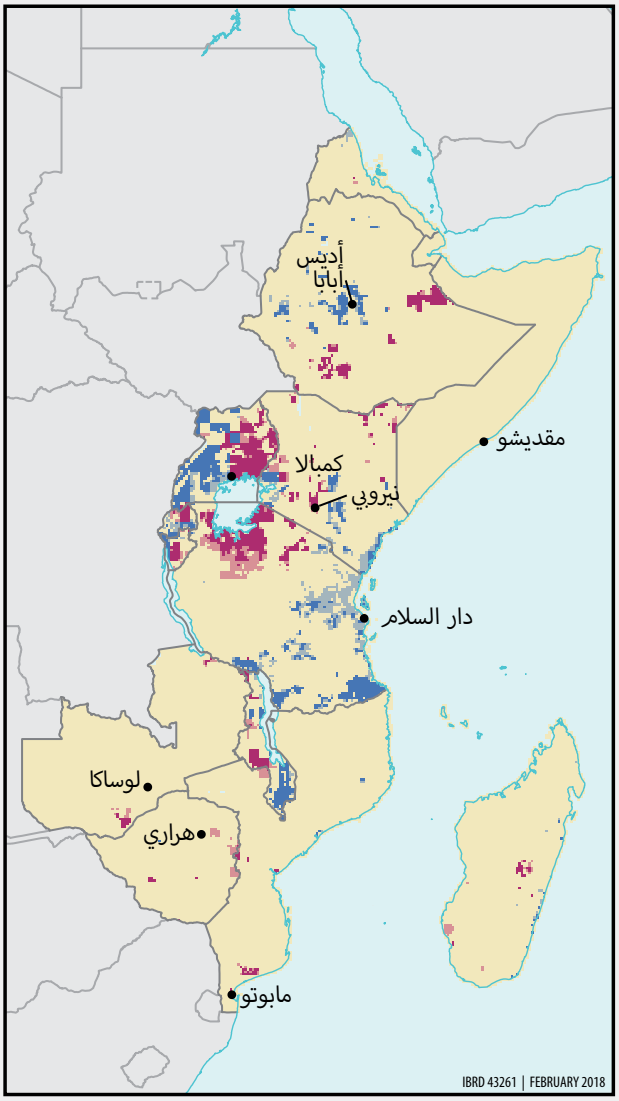

الهجرة الداخلية

- التأكُّد بدرجة عالية من ارتفاع مستويات الهجرة الداخلية بسبب تغيُّر المناخ
- التأكُّد بدرجة متوسطة من ارتفاع مستويات الهجرة الداخلية بسبب تغيُّر المناخ

الهجرة الخارجية

- التأكُّد بدرجة عالية من ارتفاع مستويات الهجرة الخارجية بسبب تغيُّر المناخ
- التأكُّد بدرجة متوسطة من ارتفاع مستويات الهجرة الخارجية بسبب تغيُّر المناخ

ملاحظة: يعكس "التأكُّد بدرجة عالية" الاتفاق بين جميع السيناريوهات الثلاثة المذكورة، فيما يعكس "التأكُّد بدرجة متوسطة" الاتفاق بين سيناريوهين فقط.

الرسالة الثالثة:

يمكن أن تمثل الهجرة استراتيجية للتكيُّف مع آثار تغيُّر المناخ إذا ما أُديرت بعناية وتم دعمها بسياسات إنمائية جيدة واستثمارات موجَّهة.

إن الهجرة جيدة التخطيط إلى مناطق بها مقومات أكبر للحياة يمكن أن تكون استراتيجية ناجحة في حالة توقع حدود للتكيُّف المحلي. ويلزم تهيئة بيئة قوية مواتية للهجرة ومساندتها بتقديم حوافز مباشرة للأشخاص، مثل برامج للتدريب على المهارات وخلق فرص العمل، لتشجيعهم على الانتقال إلى المناطق منخفضة المخاطر والمتاحة بها فرص أكبر. ويلزم أيضاً ألا تكفل الاستراتيجيات المسانِدة للهجرة الداخلية قدرة المهاجرين على الصمود فقط، بل أيضا المجتمعات المحلية القادمين منها والمستقبلة لهم.

وبين عامي 2030 و2050، ستزداد كثافة النقاط الساخنة للهجرة الناجمة عن تغيُّر المناخ وربما تنتشر. وبالتالي، سيتعيَّن على البلدان اعتماد نهج تشاركي طويل الأمد في التخطيط بحيث يتم إدراج هؤلاء المهاجرين في الاستراتيجيات العامة للنمو والتنمية.

إثيوبيا، التي قد تشهد زيادة سكانية بنسبة تصل إلى 85% بحلول عام 2050 وقد تعاني من انخفاض الإنتاجية الزراعية بسبب تغيُّر المناخ، ستحتاج إلى التخطيط لزيادة تنويع الاقتصاد واستيعاب العمالة في قطاعات غير زراعية وأقل تأثراً بالمناخ.

بنجلاديش، التي يُتوقع في ظل السيناريو التشاؤمي أن تضم ثلث المهاجرين داخلياً بسبب تغيُّر المناخ في منطقة جنوب آسيا بحلول عام 2050، تقوم بإعداد "خطة تصورية حتى عام 2041" تأخذ في الاعتبار تغيُّر المناخ كعامل دافع للهجرة المستقبلية. وتنظر هذه الخطة إلى الهجرة باعتبارها أحد خيارات التكيُّف المحتملة لمن يعيشون في المناطق الأشد تعرُّضا لمخاطر تغيُّر المناخ.

تمتلك المكسيك، التي تقع في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل ولديها اقتصاد متنوع وآخذ في التوسُّع ويتسم بأنه أقل تأثراً بالمناخ نسبياً، بعض القدرات على التكيُّف مع تغيُّر المناخ لكنها تحتاج إلى الاهتمام بآثاره على جيوب الفقر بشكل وثيق.

تصوير البنك الدولي

التصور العام: الاستعداد للهجرات الداخلية الناجمة عن تغير المناخ.

الرسالة الرابعة:

قد تكون الهجرة الداخلية بسبب تغيُّر المناخ أمراً واقعاً لكنها يجب ألا تمثل أزمة. فالعمل في ثلاثة مجالات رئيسية يمكن أن يساعد على تقليل عدد الأشخاص الذين يضطرون، في ظل ما يلاقونه من صعاب، إلى الانتقال والهجرة.

استناداً إلى نطاق الهجرة الداخلية المتوقع في التقرير والذي يتراوح من حده الأدنى وهو 31 مليونا في أفضل الحالات إلى 143 مليونا في أسوأ الحالات بالنسبة للمناطق الثلاث، فإن تضافر الجهود في ثلاثة مجالات رئيسية يمكن أن يساعد في تقليص عدد المهاجرين داخلياً بسبب تغيُّر المناخ بنسبة قد تصل إلى 80% بحلول عام 2050.

1. خفض غازات الاحتباس الحراري الآن

هناك حاجة إلى تحرُّك عالمي قوي في مجال المناخ[2] لتحقيق هدف اتفاقية باريس المتمثل في الحد من ارتفاع درجات الحرارة في المستقبل وإبقائه عند أقل من درجتين مئويتين بنهاية هذا القرن. وحتى عند هذا المستوى من الاحترار، ستظل البلدان تواجه مستوى معينا من الهجرة الداخلية بسبب تغيُّر المناخ. لكن ارتفاع مستويات انبعاثات غازات الاحتباس الحراري يمكن أن يؤدي إلى حدوث اضطراب شديد في سبل كسب الرزق والنظم الإيكولوجية، مما يعزز الظروف المؤدية إلى زيادة الهجرة بسبب تغيُّر المناخ.

وبدون الإسراع في خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على مدى العقدين القادمين، فمن المرجح أن يتحقق السيناريو التشاؤمي الوارد في التقرير. وفي ظل سيناريو عدم الإضرار بالمناخ (الذي يتم فيه خفض هذه الانبعاثات بشكل كبير)، يُتوقع هجرة عدد أقل بكثير من الأشخاص في المناطق الثلاث جميعها.

وسرعان ما تضيع هذه الفرصة السانحة لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتغيير اتجاهات الاحترار.

2. دمج الهجرة الناجمة عن تغيُّر المناخ في خطط التنمية

هناك حاجة ملحة إلى أن تقوم البلدان بإدماج الهجرة بسبب تغيُّر المناخ في خطط التنمية الوطنية. فمعظم المناطق تستخدم قوانين وسياسات واستراتيجيات ضعيفة للتعامل مع الأشخاص الذين ينتقلون من مناطق ذات أخطار مناخية متزايدة إلى أخرى قد تكون مكتظة بالفعل بالسكان.

ويتعيَّن على الهيئات الوطنية إدماج الهجرة بسبب تغيُّر المناخ في جميع أوجه السياسات. ولضمان إتاحة آفاق لبناء القدرة على الصمود والتنمية لجميع المتضررين، فإنه يلزم التحرُّك في كل مرحلة من مراحل الهجرة (قبل الانتقال وأثناءه وبعده). وستحتاج الحكومات إلى إرشادات ومساعدات فنية وبناء قدراتها على وضع قوانين وسياسات واستراتيجيات وطنية تتماشى مع الأُطر الدولية المتعلقة بالهجرة بسبب تغيُّر المناخ. ويُعد إشراك الأطراف الفاعلة في القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية ضرورياً لبناء أُطر السياسات والقدرات.

3. الاستثمار الآن لتحسين فهم أبعاد الهجرة الداخلية الناجمة عن تغيُّر المناخ

هناك حاجة إلى المزيد من الاستثمار لتحديد نطاق وفهم الهجرة الناجمة عن تغيُّر المناخ بصورة أفضل، لاسيما على مستويات تتراوح بين الإقليمية والمحلية، حيث قد تنحرف الآثار المناخية عن الاتجاهات الأوسع في تحليل عالمي النطاق. وفي حالات كثيرة، تتوفر مجموعة أكثر ثراء وتفصيلا من المؤشرات المناخية والبيوفيزيائية والاجتماعية الاقتصادية والسياسية على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية.

وهناك حالات كامنة من عدم اليقين في طريقة ظهور الآثار المناخية في مكان معيَّن وهذا سيؤثر على حجم ونمط التحركات الناجمة عن تغيُّر المناخ. وبمرور الوقت مع توفر مزيد من البيانات عن تغير المناخ وآثاره المحتملة على توفر المياه وإنتاجية المحاصيل وارتفاع منسوب سطح البحر، سيتعين تحديث السيناريوهات والنموذج.

2 اعتمدت البلدان اتفاقية باريس في مؤتمر الأمم المتحدة للأطراف—المؤتمر الحادي والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ الذي عُقد في باريس بتاريخ 12 ديسمبر/كانون الأول 2015. ودخلت هذه الاتفاقية حيز النفاذ بعد أقل من عام. وفي هذه الاتفاقية، وافقت جميع البلدان على العمل على الحد من ارتفاع درجة حرارة العالم عند أقل من درجتين مئويتين والسعي بشدة، في ظل المخاطر الجسيمة، إلى ألا يتجاوز هذا الارتفاع 1.5 درجة مئوية.

وتُعد زيادة دقة وضع النماذج وتحسين مدخلات البيانات لإصدار توقعات مفصَّلة مكانياً بدرجة أكبر من بين التطبيقات المستقبلية المحتملة للنهج المستخدم في هذا التقرير. فبناء قدرات البلدان على جمع ورصد البيانات ذات الصلة يمكن أن يؤدي إلى زيادة فهم التفاعلات بين الآثار المناخية والنظم الإيكولوجية وسبل كسب الرزق والتنقل، وكذلك مساعدة البلدان على وضع قرارات متعلقة بالسياسات والتخطيط والاستثمار بما يتلاءم مع أوضاعها. وفي ظل حالة عدم اليقين الشديد، تحتاج أساليب اتخاذ القرار إلى المزيد من التطوير وأن يتم تطبيقها من أجل وضع السياسات والتخطيط الإنمائي. ومن الضروري إجراء بحوث مستندة إلى الشواهد واستكمالها بنماذج على مستوى البلدان. ويُعد إدراج أسئلة تتعلق بالمناخ والهجرة في التعداد الوطني والمسوح الاستقصائية القائمة طريقةً فعالةً من حيث التكلفة لتعزيز الفهم.

ومن الضروري إجراء أبحاث مستندة إلى الشواهد وتكملتها بنماذج على مستوى البلدان. ولتأييد ذلك، يمكن أن تكون مصادر البيانات الجديدة بما في ذلك المأخوذة من صور الأقمار الصناعية والهواتف المحمولة، إلى جانب ما تحقق من تقدُّم في مجال المعلومات المناخية، مفيدة في تحسين جودة المعلومات المتعلقة بالهجرة الداخلية. وفي جميع هذه الجهود، يجب حماية خصوصية بيانات الأشخاص.

الخلاصة

التصور العام: يساعد الاستعداد لاحتواء الهجرة الداخلية الناجمة عن تغيُّر المناخ على إضفاء بُعد إنساني على هذه المشكلة الإنمائية المتنامية الخاصة بالذين يُجبرون على الهجرة، في ظل ما يلاقونه من صعاب، للنجاة من التأثيرات طويلة الأمد لتغيُّر المناخ. ويتعيَّن أخذ نتائج هذا التقرير على محمل الجد لكي يحافظ العالم على المكاسب الإنمائية الحديثة ويتيح للجميع خيارات مستدامة لكسب الرزق.

Photo Credit: Natalia Ciesilk, World Bank

التصور العام: الاستعداد للهجرات الداخلية الناجمة عن تغير المناخ.

تصميم الغلاف: Studio Grafik
تصوير: البنك الدولي

مجموعة البنك الدولي